

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة بإضافتها الحقيقة على وقائع لا أساس لها من الوجود وذلك باعتبارها وفي حيثيات القرار وعلى الصفحة الثالثة من أن النيابة قدمت الدليل على أن المتهم أي المميز أدلى بإفادة تحقيقية أبرزت من خلال الشاهد المميز لم يدل بأي أقوال تحقيقية أمام هذا الشاهد أو غيره .
- ٢- أخطأت محكمة أمن الدولة بإدانتها للمميز بالاستناد إلى شهادة الشاهد ، والمبرز بواسطة المبرزين (م/١) و(م/٢) والمتعلقة بإفادة المحكوم (وهو المتهم الأول .

٣- وبالتناوب أخطأت المحكمة وجاء قرارها مشوباً بعبث الفساد بالاستدلال حيث أن بيته النيابة جاءت خالية من أي دليل جازم باشتراك المميز بهذه الجريمة .

٤- أخطأت المحكمة بإدانتها للمميز بالاستناد إلى بيانات انحصرت بأقوال وإدعاء صادر عن المحكوم عليه ذلك أن قانون الأصول الجزائية لا يجيز الاعتقاد على أقوال منهم ضد متهم آخر ما لم تعزز بأي دليل جازم .

٥- وبالتناوب أخطأت المحكمة بإدانتها للمميز ومصادرة كمية المخدرات المضيوبة ذلك أن هذه الكمية لم تضبط مع المميز وتمت مصادرتها منذ عدة سنوات .
وطالب المميز بالنتيجة إعلان براءة المميز .

الـقـة

- بعد الإطلاع على أوراق الدعوى وتقيقها والمداورة قانوناً نجد أن وقائعها تتلخص في أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة كانت قد أحالت المتهمين :-
- ١
 - ٢
 - ٣

إلى تلك المحكمة لمحاكمتهم عن تهمة حيازة مادة مخدرة بقصد الاتجار بالاشتراك خلافاً للمادة (٢/١/٨) من قانون المخدرات والموثرات العقلية رقم (١١ لسنة ١٩٨٨) نظرت محكمة أمن الدولة الدعوى وقضت بقرارها رقم (٢٠٠٤/٢٤٧) بتاريخ ٢٠٠٥/١/٩ بما يلي :-

- ١- تجريم المتهم الأول
بالتهمة المسندة إليه عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .
- ٢- تجريم المتهم (فار من وجه العدالة) بالتهمة المسندة إليه عملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

٣- تجريم المتهم الثالث (فار من وجه العدالة) بالتهمة المسندة إليه عملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وعطفاً على قرار التحريم تقرر المحكمة ما يلي :-

- ١- الحكم على المجرم الأول بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة خمس عشرة سنة وخرامة عشرة آلاف دينار والرسوم عملاً بأحكام المادة (٢/٨) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية .

وتتزيل العقوبة بعد استعمال الأسباب المخففة للتدابيرية لتصحيح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والخرامة خمسة آلاف دينار والرسوم .

- ٢- الحكم على المجرم الثاني (فار من وجه العدالة) بالوضع بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة والخرامة عشرة آلاف دينار والرسوم عملاً بأحكام المادة (٢/٨) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١ لسنة ١٩٨٨) .

- ٣- الحكم على المجرم الثالث (فار من وجه العدالة) بالوضع بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وخرامة عشرة آلاف دينار والرسوم عملاً بأحكام المادة (٢/٨) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١ لسنة ١٩٨٨) .

٤- مصادر الجيوب المخدرة المضبوطة .

لم يرتض المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً وتضمن قرار

محكمة التمييز رقم (٢٠٠٥/٣٣٥) الصادر في ٢٠/٣/٢٠٠٤ ما يلي :-

المادة ٢٤) و (٧/١) ... المادة ٢٥ ... المادة ٢٦ ... المادة ٢٧ ... المادة ٢٨ ...

المادة ٢٩ ... المادة ٣٠ ... المادة ٣١ ... المادة ٣٢ ...

المادة ٣٣ ... المادة ٣٤ ... المادة ٣٥ ... المادة ٣٦ ...

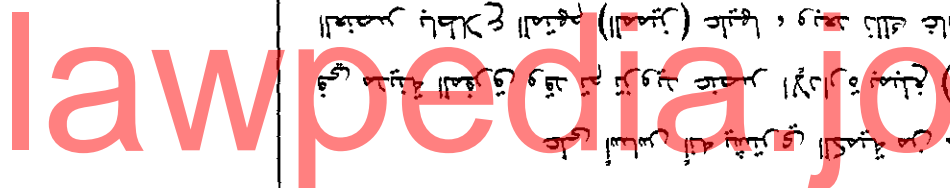
المادة ٣٧ ... المادة ٣٨ ... المادة ٣٩ ... المادة ٤٠ ...

المادة ٤١ ... المادة ٤٢ ... المادة ٤٣ ... المادة ٤٤ ...

المادة ٤٥ ... المادة ٤٦ ... المادة ٤٧ ... المادة ٤٨ ...

المادة ٤٩ ... المادة ٥٠ ... المادة ٥١ ... المادة ٥٢ ...

المادة ٥٣ ... المادة ٥٤ ... المادة ٥٥ ... المادة ٥٦ ...



چ... (۸۰۰۰/۳۰۰۰) ... (۷/۸) ...

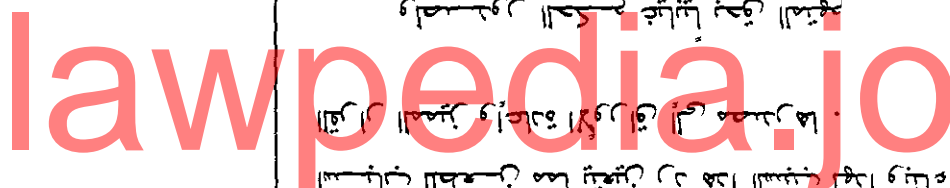
- : ... (۸-۳) ...

...
...
... (۰) ...
- : ...

...

...
...
...

...
...
...



...
...
...

...
...
...

...
...
...

...

